مخطط إماراتي لتحويل الخليج إلى حزام أمني لصالح تل أبيب



وتتمحور فصول هذا المخطط الخطير حول سعي أبوظبي لتوسيع دائرة التطبيع داخل الجسد الخليجي، تلبيةً لرغبة الكيان الصهيوني الذي يبحث عن أي إنجاز سياسي جديد يعيد الشرعية لمشروعه الإقليمي المتهاوي، حيث وضعت المؤامرة الإماراتية، الكويت، كهدف رئيسي ومباشر مستغلةً التحولات السياسية الداخلية المتسارعة هناك، لدمجها قسرا داخل المنظومة الأمنية الجديدة والتنسيق العسكري المباشر مع الاحتلال.

وتقود أبوظبي هذا الدور من خلال الدفع نحو إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية في منطقة الخليج على أساس تحالفات عسكرية متينة مرتبطة بملحقات "اتفاقات أبراهام"، وتحويل التطبيع من مسار دبلوماسي شكلي إلى مشروع أمني وعملياتي يخدم بالدرجة الأولى المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط.

وعزز التقارب العضوي المتزايد بين نظام محمد بن زايد وتل أبيب الانطباع بأن الإمارات تسعى لتقديم الخاصرة الكويتية كقرابين جديدة في مشروع التوسع الصهيوني، محاولة استخدام ثقل الكويت لإضفاء شرعية إقليمية مفقودة على الاتفاقيات بعد أن تراجعت جاذبيتها وسقطت شعاراتها البراقة تحت ضربات محور المقاومة.

وتتجلى خطورة هذا المسار التآمري في تعمد ربط التطبيع بمفاهيم "الحماية الأمنية" المزعومة والدفاع المشترك، وتصاعد الحديث الكواليسي عن دمج جيوش ومنظومات دول الخليج ضمن ترتيبات عسكرية جديدة تتمحور حول قيادة إسرائيلية مباشرة.

وتثبت التطورات الأخيرة أن "اتفاقات أبراهام" لم تعد تُقدَّم كمبادرات سلام مزيفة، بل كأداة هدم لإعادة هندسة التحالفات الإقليمية، وتوسيع النفوذ الإماراتي-الإسرائيلي على حساب سيادة الدول وتوازنات المنطقة التقليدية، لتصبح الكويت اليوم ساحة اختبار وتطويق لمشروع أوسع يهدف لفرض واقع سياسي صهيوني، وخنق الأصوات الشعبية والرسمية الرافضة للتنازل عن القضية الفلسطينية.